التحولات الديمقراطية المقيدة في المملكة المغربية

فتحي حاجي
باحث سنة ثالثة مرحلة الدكتوراه
جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية

الملخص :

تتمحور هذه الدراسة حول التحولات الديمقراطية المقيدة في المملكة المغربية ، شهدت المملكة المغربية العديد من التحولات الديمقراطية كمحاولة لانتقال ديمقراطي ناجح و ذلك من خلال مجمل التعديلات الدستورية و الإصلاحات السياسية التي عرفتها المملكة منذ الاستقلال ونخص بالذكر الإصلاحات التي عرفتها المملكة مع مطلع التسعينات بداية بتعديل دستور 1992 و 1996 إلى غاية التعديل الأخير سنة 2011 . حول من خلالها النظام الاستجابة إلى المتطلبات الداخلية و الخارجية و تقديم إصلاحات شاملة تخدم الصالح العام . لكن هذه الإصلاحات لم ترقى بالمستوى المطلوب في تجسيد فعلي لانتقال ديمقراطي سليم و ذلك بفعل مجمل القيود التي واجهتها ، من خلال سيطرة المؤسسة الملكية و ضعف مؤسسات المجتمع المدني و غياب الشرعية ، و غيرها من العراقيل التي قيدت التحول الديمقراطي في المملكة المغربية رغم الجهود المبذولة في سبيل التوجه السليم نحو الديمقراطية .

Summary:

The Kingdom of Morocco has witnessed many democratic transformations as an attempt to achieve a successful democratic transition through the constitutional amendments and political reforms adopted by the Kingdom since independence, especially the reforms adopted by the Kingdom in the early 1990s, beginning with the amendment of the 1992 Constitution And 1996 until the last amendment in 2011. Through which the system responded to internal and external requirements and introduced comprehensive reforms to serve the public good. However, these reforms did not meet the required level of actualization of a healthy democratic transition due to the constraints it faced, through the control of the royal institution, the weakness of the institutions of civil society, the absence of legitimacy, and other obstacles that hindered democratic transformation in the Kingdom of Morocco. The path towards democracy.4

مقدمة :

من السمات المميزة للأنظمة السياسية بصفة عامة الاهتمام بقضايا الديمقراطية و كيفية تجسيد الانتقال الفعلي نحو الديمقراطية . لذى تحضى هذه الدراسة اهتماما متزايد من قبل الباحثين و الدارسين و المقررين و تختلف الدراسات من بلد إلى آخر حسب طبيعة النظام السياسي و سماته الأساسية . ومن بين هذه الأنظمة السياسية ، النظام السياسي المغربي . حث اهتم العديد من الدارسين بقضية التحول الديمقراطي في المملكة المغربية إذ يطرح هذا الموضوع العديد من التساؤلات المرتبطة بتشكيلة النظام السياسي و الأطراف الفاعلة فيه

والسياق الذي تمشي فيه وما مدى التجسيد الفعلي للديمقراطية من عدمها ومنه نطرح المشكل التالي .

ما هي معوقات التحول الديمقراطي في المملكة المغربية ؟

فرضيات الدراسة :

- هناك علاقة بين الطبقة الوسطى و التحول الديمقراطي ، فكلما زادت الطبقة الوسطى زاد التوجه نحو التحول الديمقراطي و العلاقة عكسية . علاقة ايجابية بنمو الطبقة الوسطى و علاقة سلبية بنقص الطبقة الوسطى .
- هناك علاقة بين التحول الديمقراطي و مؤثرات البيئة الخارجية.فكلما زادت الضغطات الخارجية من اجل تبني الديمقراطية و مواكبة التوجهات العالمية . زادت الضرورة الملزمة للتوجه نحو التحول الديمقراطي .
- هناك علاقة بين مستوى استقلالية وعي المجتمع المدني و مستوى التعزيز الديمقراطي.فكلما كان المجتمع المدني مستقلا عن السلطة السياسية كلما تعززت الديمقراطية .

و للإجابة على المشكلة و تأكيد الفرضيات قسمنا الدراسة كالتالي :

المحور الأول : السمات العامة للنظام السياسي المغربي .

المحور الثاني: السياق السياسي للتحولات الديمقراطية في المملكة المغربية.

المحور الثالث: قيود التحولات الديمقراطية في المملكة المغربية.

المحور الأول :السمات العامة للنظام السياسي المغربي .

تختلف التوجهات بشأن توصيف النظام السياسي المغربي حيث يرى الباحثون جانبين في طبيعة النظام . الأول تقليدي متمثل في الشرعية الدينية للملك عن طريق أسلوب البيعة من قبل الزعماء و أهل المكانة مما يبعث الشرعية العرفية ، و الجانب الثاني الحديث الذي يتمثل بوجود تجربة دستورية من الاستقلال المغربي عن طريق تكريس التعددية و رقابة شعبية و تداول للسلطة و قيام المعارضة . من خلال هذا يمكن استخلاص جملة من الملامح للنظام السياسي المغربي ، التي تبين تطور الإصلاح السياسي و الدستوري في المملكة المغربية .

1 مكانة المؤسسة الملكية المغربية في النظام السياسي المغربي سابقة للدستور .فهي تتجاوز المنطق الدستوري، لان النظام المغربي الملكي ذو ارث تاريخي قديم .فالمؤسسة الملكية توجد على رأس المؤسسات باعتبار الدستور لم ينشاها بل اقرها استمرار التاريخ. على غرار المؤسسات الأخرى التي هي من صنع الدستور ، فهذا الأخير حدد سلطات الملك و علاقته بالسلطات و كيفية انتقال العرش و جعلها تسود و تحكم . [1] فكل الدساتير المتعاقبة في المملكة المغربية كرست مركزية المؤسسة الملكية و تنص على أن الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة هذا ما عزز رابطة الملك بشعبه ، فصلاحيات الملك مضمونة لاستمرارية المستقبل الملكي في الدولة بإعطاء الجانب الاكبر للبعد الديني و الارث التاريخي للمكانة الملكية .[2]اما التعديلات الاخيرة لدستور 2011 قام الملك بإصلاح مهم الذي اعتبرى تاريخيا حيث تم تقويت السلطة التنفيذية ، وإعطاء مكانة و صلاحيات للوزير الأول تعمل الحكومة على تنفيذ القوانين تحت مسؤوليته الفصل 61 يحق له تقديم مشاريع القوانين الفصل 62 تنسيق النشاطات الوزارية ، و منه تولي الوزير الاول المسؤولية الكاملة على الحكومة . [3] و الادارة العمومية و قيادة و تنفيذ البرامج الحكومية بحسب ما اعلنه الملك ، وجاءت هذه الاصلاحات التي قلصت من دور المؤسسة الملكية و تقاسم المسؤولية بين الملك و الحكومة في ادارة شؤون البلاد . هذا الاصلاح جاء تماشيا على ما فرضته السياقات الداخلية و الخارجية بما عصفى بالدول العربية من جهة و الاحتجاجات الداخلية من جهة اخرى .[4]

3 يتميز النظام السياسي المغربي بوجود تعددية حزبية و النقابية ، و الجمعوية و التي يعبر عنها الدستور في الفصل التاسع على حرية تأسيس الجمعيات و المنظمات السياسية . مشيرا على ان النظام الحزبي الواحد غير مشروع ، و اعتمدت الاحزاب بما فيها المعارضة على

اولوية العمل السياسي السليم بما يحقق التحول نحو الديمقراطية من اجل بناء دولة القانون وتحقيق التوازن السياسي بما يسجد الانسجام و خصوصية المملكة المغربية .و هذه ميزة اساسية في النظام المغربي عن بقية الانظمة العربية التي اغلبها كانت تتبنى نظام الحزب الواحد و عدم و جود معارضة . [5]

4 عرفت الحياة السياسية المغربية تضارب بين اتجاهين يعطيها خصوصيتها. الاول يسعى الى دمقرطة المؤسسة الملكية و بناء نظام حكم ديمقراطي ممثل في احزاب الحركة الوطنية ابرزها حزب الاستقلال . و الثاني ممثل في المؤسسة الملكية بحرصها على ان تكون المؤسسة الملكية تملك و تحكم في الحيات السياسية المغربية ، و جعل الدستور قنات لتمرير الارادة الملكية [6] . هذا بالنسبة لسياسة الملك الحسن الثاني اما محمد السادس واصلاحاته عملت على محو هذا الاختلاف بإتباع استراتجية تجاه جميع الاحزاب و هي استمرار الحوار تجنب القطيعة . و اولوية المسؤولية الحكومية.[7]

5 و ميزة اخرى في النظام الملكي في المغرب بالمقارنة مع بعض الانظمة الوراثية ، انتولي أفراد الاسرة الملكية وضائق واضحة مثل الملك وولي العهد و قيادة الجيش اما قيادة باقي القطاعات الاخرى يتولاها اشخاص لا ينتمون الى الاسرة الملكية.[8]

المحورالثاني: السياق السياسي للتحولات الديمقراطية في المملكة المغربية.

مع مطلع التسعينيات بدأ النظام المغربي يشهد انفراجا ديمقراطيا جديدا انطوت على عديدمن التعديلات الدستورية من خلال تعديل 1992 و 1996 الى غاية التعديل الاخير سنة 2011 [9].

عرفت فترت ما قبل سنة 1992 العديد من التحولات الخارجية و الداخلية كانت الدافع وراء هذا التعديل الدستوري في نقلة ديمقراطية لتفسير الاوضاع . [10] و من ابرزها خارجيا ماحدث في الفترة من 1989 الى غاية 1991 و عرفت ثلاث احداث اساسية لمرحلة جديدة سقوط جدار برلين 1989، اندلاع حرب الخليج الثانية1991،و انهيار الاتحاد السوفياتي1991.

اما داخليا من ابرز معالم النظام السياسي المغربي بصفة عامة الازمة في العلاقة بين الحكومة و المعارضة في البرلمان خاصة الفترة الممتدة من 1984 الى غاية 1991 .ومع ازدياد هذا الخلاف توجه الاحزاب الى ضرورة الاصلاح الدستوري و التوجه الجديد بهدف فض

النزاع و العمل بشكل منسق بين مختلف الاحزاب . ليتم الاعلان عن الكتلة الديمقراطية و صياغة ميثاق لها ماي 1992 مشكلة من خمسة احزاب.[11] ومن اهم ماجاء به الميثاق:

الدعوة الى اقرار اصلاح دستوري يدعم ترسيخ دولة المؤسسات و تعزيز سلطة القانون ودمقرطة وتحديث اجهزة الدولة ، وصياغة حقوق الانسان . وتقدمة أحزاب الكتلة الدمقراطية الخمس بتلك الوثيقة الى الملك جوان 1992 . ليطرح الملك تعديل الدستور اوت 1992 باستفتاء في سبتمبر 1992.[12]

و بهذا اعتبرت سنة 1992 متميزة بنقلتها الديمقراطية حيث عبر عنها الفقيه الفرنسي ميشال روسي الى القول: "بأنالمراجعة الدستورية سنة 1992 حققت نقلة نوعية في النظام السياسي المغربي في اتجاه دولة القانون . "

و بهذا فالمراجعة الدستورية حققت تحولا معتبرا نحو الديمقراطية مقارنتا بالدساتير السابقة إلا انها لم تجسد التحول المطلوب ،لأنها لم تستجب لمعظم المطالب و هذا ما عبر عنه احمد ثابت من خلال الابقاء على صلاحيات الملك المطلقة في العديد من المجالات بخصوص التعيين العزل و الرقابة . [13]

و في توجه آخر عبرة الاحزاب على ان التعديلات لدستور 1992 لم تستجب لكافة المطالب التي تضمنتها الوثيقة المقدمة من الكتلة الديمقراطية . بالإضافة الى الازمة الاقتصادية التي عرفتها المملكة المغربية حيث ارتفعت الديون الى 14 مليار دولار ارجعة الى سياسات الدولة الدولة الضعيفة في التسيير . هذه الاوضاع انعكست بالسلب على المجتمع المغربي. وفي هذا السياق تزايدت الضغوط الى الزامية التعجيل بإصلاحات سياسية مطالبين الملك الحسن الثاني من خلال مذكراتهم الى الحلول السياسية و رفع شعار اعادة بناء الدولة , في ظل هذه الاوضاع عمد الملك إلى تحريك الحياة السياسية و فتح الحوار مع المعارضة كطريقة للإصلاح . بعد سلسلات التواصل بين الحكومة و مختلف الاحزاب عرض الملك دستور 1996 باستفتاء سبتمبر 1996 بنسبة وصلة الى 99% بالموافقة . وشكل نقلة نوعية نحو الاصلاح السياسي في سياق الانتقال بالعملية الديمقراطية الى انفاق جديدة[14] . ومن اهم ما جاء به هذا التعديل :

1 إعادة هيكلة السلطة في غرفتين متساويتين يتم انخاب اعضائها عن طريق الاقتراع العام المباشر .

2 تجديد مسؤولية الحكومة برقابة مزدوجة بعد ان كانت رقابة من اختصاص الملك اصبحت رقابة من طرف مجلس النواب و مجلس المستشارين .

3 إعطاء اولوية للقطاع الخاص في الحياة الاقتصادية بتشجيع العمل الحر مما يعزز التنمية الاقتصادية .

و من الايجابي في هذه النقلة الديمقراطية ان هذا التعديل لقيا قبولا واسعا من طرف الاحزاب سواء الموالية او المعارضة ومنه نجاحه في اعادة الثقة بين اطراف النظام المغربي والاندماج السياسي .

وفي نقلة اخرى عرفت فترة محمد السادس أيضا نقلة اخرى نحو الاصلاح السياسي . اذ شهدت المدن المغربية فبراير 2011 وقفات احتجاجية سلمية رفعين شعرات ذات طبيعة اجتماعية و اقتصادية . بتحسين الاوضاع و السياسات في هذا المجال [15] . وهذا الحراك الدخلي في المغرب جاء استجابة لبيئة خارجة في العديد من الدول العربية .

لتأتي الاستجابة مباشرة لخطاب الملك محمد السادس 09 مارس 2011 موضحا ما يحدث على الساحة السياسية المغربية و مجرياتها متوعدا بالإصلاح و الاستجابة لما يهم الصالح العام.[16] هذا ما ترجمه في صياغة تعديل دستوري جديد و الذي من اهم تعديلاته تقوية السلطة التنفيذية فابرز اختلالات الوثيقة الدستورية السابقة ضعف منصب الوزير الاول و المؤسسة الحكومية . و مع التعديل الدستوري 2011 تمت دراسة مجلس الحكومة بتقوية دورها و تعزيز مكانتها في البناء الدستوري ، في المقابل تتحمل مسؤوليتها الكاملة اتجاه البرلمان انسجاما مع قاعدة الربط بين تعيين رئيس الحكومة ونتائج الانتخابات التشريعية لمجلس النواب . [17]بمقتضى هذا التعديل اصبح رئس الحكومة رئيس السلطة التنفيذية و يتولى المسؤولية الكاملة على الحكومة وعلى الادارة العمومية و يتولى قيادة وتنفيذ البرامج الحكومية ، كما يوقع على العديد من الاعمال الملكية طبقا لما يحدده الدستور حتى يتحمل مسؤوليته الكاملة باعتباره رئس للسلطة التنفيذية .[18]

و في هذا السياق تم تخصيص الباب الخامس للحديث عن السلطة التنفيذية مع غياب المؤسسة الملكية وهذا ما يعني ان الملك ليس جزءا بالقدر الكبير الذي كان به قبل التعديل. و اصبح مجلس الحكومة يقرر في السياسة العمومية و القضايا الراهنة المرتبطة بحقوق الانسان و بالنظام العام و في مشاريع القوانين ، و منها قانون المالية الذي تعرض توجهاته العامة

بالمجلس الوزاري ، ايضا دور الحكومة في المعاهدات و الاتفاقيات الدولية . و منه وفق الدستور الجديد فالعلاقة بين الملك و رئيس الحكومة هي علاقة تعاون. هذا التعاون يتضح في النظام البرلماني الذي يباشر فيه الملك مجموعة من المهام المرتبطة بالوظيفة التحكمية. و الاشراف العام على السير العادي لمؤسسات الدولة . بينما تقوم الحكومة بممارسة سلطتها التنفيذية الكاملة بتحديد السياسة العامة للدولة بالمقابل تحمل المسؤولية الكاملة امام البرلمان .[19] ومنه تمارس المهام للملك و رئس الحكومة كل حسب ماهو مخول في شكل صريح بنص الدستور .[20]

اذن بعد ان اصبح تعيين رئيس الحكومة من اختصاص البرلمان عن طريق الاغلبية الانتخابية للحزب الفائز لكن هناك اختلالات في جانب لم يحدده الدستور .

الحالة التي قد يتمكن فيها رئيس الحكومة من الحصول على الاغلبية في البرلمان ، و هذا الفراغ يعطي للملك هامشا للتصرف بناءا على نص الدستور الملك ضامن لدوام الدولة واستمرارها .

الحالة التي قد يتصدر فيها أكثر من حزب انتخابات مجلس النواب.[21]

اذن ورغم الازدواجية في الحكم و اولويات و المسؤولية بين الحكومة و الملك إلا ان الدستور مازال في نصوصه ان الملك هو حامي الامة و أمير المؤمنين ورئيس الدولة و الممثل الاسمى حيث يظل الملك يتمتع بصلاحيات واضحة تسمح له بان يحكم في عمل الحكومة ، وفي السلطة التنفيذية .

المحور الثالث: قيود التحولات الديمقراطية في المملكة المغربية.

تواجه التحول الديمقراطي في المملكة المغربية رغم الفرص العديدة و الجهود في محاولة للتجسيد الفعلي لانتقال ديمقراطي فعال العديد من القيود و من ابرزها .

هيمنة المؤسسة الملكية فجميع الاصلاحات الدستورية يمثل الملك و قراراته الدور المحوري . فعملية التطور الديمقراطي مرتبطة بدوره المحوري . و هذا ما كرس الابوية الجديدة رغم الجانب القانوني و الدستوري و المؤسسي الا ان الجانب الطاغي الطابع غير الرسمي و شخصية الملك المسيطرة بدافع المكانة الدينية و العقائدية و القبلية .[22] هذا الى جانبصلاحيات الملك غير الدستورية للسلطة التنفيذية و هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية من

خلال تدخل السلطة التنفيذية في عملية التشريع للملك سلطة تعيين الوزير الاول من الحزب الحاصل على الاغلبية و الذي يقترح حكومته ويعينهم ايضا الملك بدوره .[23] كما يمنح المشرع المغربي للسلطة التنفيذية المشاركة في التشريع باقتراح مشاريع القوانين حسب الفصل 78 من دستور 2011. و ايضا سيطرة السلطة التنفيذية انه يحق لها رفض بعض التعديلات التي يقدمها البرلمان بشان مزانية الدولة في حال احداث تكاليف عمومية وفق الفصل 77 من الدستور . كذلك هيمنة السلطة التنفيذية على القضائية ، حيث يتولى الملك تعيين القضاة و رئيس المحكمة العليا حسب الفصل 57 من دستور 2011ويمثل القضاة مستشرين معينين من قبل الملك الذي يتراس بدوره المجلس الاعلى للسلطة القضائية و يصدر العفو العام ، وتصدر الاحكام باسمه .[24]

حكم منطق الدولة التعاضدية للمملكة المغربية ، فالمملكة تملك عدة معتبرة من الادوات القانونية و السياسية لإبقاء على مختلف الجمعيات تحت سيطرتها ، ولامجال لأي استقلالية للأحزاب السياسية و الجمعيات و مختلف التنظيمات و منه تعددية مقيدة ، و معارضة تتحرك في مجال هامشي .[25]

أزمة الشرعية و المغرب كغيره من الدول الافريقية تعاني من أزمة الشرعية[26] التي تأسست على قيم و افكار تقليدية وذلك للدور المحوري للقبيلة و العشيرة التي تقف امام التحديث السياسي .[27]

استنتاج :

يمكن القول ان المملكة المغربية حققت نوع من التحول الديمقراطي بشكل معتبر ، إلا ان التجسيد الفعلي لانتقال ديمقراطي ناجح لا يمكن تحقيقه في ظل سيطرة الابوية الجديدة والشبكات غير الرسمية التي تتحرك بشكل لفت مسيطرة على جميع مناحي الحياة في ظل غياب الوعي القيمي و الذهنيات التقليدية السائدة في المجتمع المغربي تجعله يعاني من صعوبة استيعاب قيم الديمقراطية الحديثة ، و بالتالي فرغم الطرح الديمقراطي لجملة التعديلات التي مست مختلف المؤسسات إلا أن الفعالية و التجسيد يبقى مقيد نحو انفتاح ديمقراطي فعال.

الهوامش :

[1] محمود صالح الكروي ،" دور الملك الحسن الثاني في الإصلاح السياسي والدستوري بالمغرب 1993-1999 -1" ، ***الزمان*** ، (24 افريل 2017) حصلت عليها من 01/05/2017. www.azzaman.com.

[2] ***المرجع نفسه*** .

[3] سعد لدين العثماني ، و اخرون ، ***تجربة الاصلاح الدستوري في المغرب*** ، (المغرب : منتدى العلاقات العربية الدولية ، ط.1 ، 2015)، ص. 21.

[4] مضامين الاصلاح الدستوري بالمغرب، حصلت عليه من ،12 :01 ، 04/05/2015 www.aljazeera.net،

[5] محمود صالح الكروي ***مرجع سابق*** .

[6] ***المكان نفسه*** .

[7] بن عمراوي عبد الدين ، ***دور المؤسسة التشريعية في مسار التحول الديمقراطي في المغرب*** ،(ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، 1431، 2012) ، ص. 33.

[8] محمود صالح الكروي ***مرجع سابق.***

[9] موزاي بلال ، ***دور المجتمع المدني في عملية التحول الدمقراطي بالمغرب*** ، (ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 3 كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،2013-2014) ، ص . 102.

[10] محمود صالح الكروي، ***التجربة البرلمانية في المغرب 1963الى 1997*** ، (ط. 1 ، 2010) ص.153.

[11] عبد الاله شطي ، ***اسالة حول فرضية الانتقال الدمقراطي في المغرب*** ،(المغرب : المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الانسانية) ص.7

[12] بن عمراوي، ***مرجع سابق*** ، ص.83.

[13] ***المكان نفسه*** .

[14] ***المرجع نفسه*** ، ص. 86-88.

[15] موزاي ، ***مرجع سابق*** ، ص.96.

[16] زينب فريح ، ***دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة في المنطقة المغربية*** ، (ماجستير غير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق و العلوم السياسية ،2013/1434) ص. 64.

[17] ***المرجع نفسه*** ، ص. 66-67.

[18] ***المكان نفسه*** .

[19] سعد الدين ***مرجع سابق*** ، ص. 26.

[20] محمد الغالي ، ***الهندسة الاقتراعية عبر التجارب الدستورية المغربية*** ، دفاتر السياسة المقارنة ، (مراكش : جامعة مراكش ، 2011) ، ص 26.

[21] سعد الدين ***المرجع سابق*** ، ص. 27.

[22] عسان كريم مجذاب ، ***دور الملك في في تكوين و تطوير النظام السياسي في المملكة المغربية*** ، (المغرب : جامعة المستنصرية) ص. 146-69.

[23] شهر زاد صحراوي ، ***هيكل التحول الدمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس الجزائر المغرب)***،(ماجستيرغير منشورة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2012-2013) ، ص 156.

[24] سعد الدين ***مرجع سابق***، ص.29.

[25] شهر زاد ***مرجع سابق*** ، ص . 158.

[26] شهر زاد ***مرجع سابق*** ، ص .160.

[27] الحبيب استاتي زين الدين ، "من الاحتجاج على التسلط الى يلطة الاحتجاج حالة المغرب "، ***المستقبل العربي*** ، (المغرب : كلية الحقوق مراكش) ، ص . 51.